21.9.2025

**بيان صحفي مشترك:**

فريق عمل مشترك للرقابة على البنوك في بنك إسرائيل ووزارة المالية وسلطة الأوراق المالية الإسرائيلية تقدم تقريراً مرحلياً لتلقي ملاحظات الجمهور حول موضوع نماذج العوائد على أنشطة الجمهور في الأوراق المالية

يدعو الفريق الجمهور إلى تقديم ملاحظاته على القضايا المفصّلة في التقرير المرحلي، الأمر الذي سيسهم في تعزيز المنافسة في مجال نشاط الجمهور في الأوراق المالية.

**دانيال ححياشفيلي، المراقب على البنوك:** "يُشكّل التقرير المرحلي خطوة مهمةً أخرى في عمل الفريق، ويتضمن توصياتٍ لنموذج عمولات جديد وبسيط وشفاف يُحسّن قدرة الزبائن على مقارنة أنشطتهم في سوق رأس المال، ويُسهم في تعزيز المنافسة بين مختلف الجهات الفاعلة في السوق. في إطار عمله قام الفريق بدراسة مزايا وعيوب النموذج المُقترح بشكلٍ مُعمّق بهدف صياغة حلٍّ مُتوازنٍ للزبائن. تُضاف هذه الخطوة إلى خطواتٍ أخرى اتخذتها هيئة الرقابة على البنوك لتحسين المنافسة وتعزيز النزاهة تجاه الزبائن."

**رئيس سلطة الأوراق المالية، سيفي زينجر:** "شهدنا في السنوات الأخيرة إقبالاً متزايداً من الجمهور على التداول في سوق رأس المال وهي ظاهرة جيدة. وتعمل سلطة الأوراق المالية عبر قنوات متعددة لملاءمة اللوائح التنظيمية مع هذه الظاهرة. يُعد تعديل آلية العمولات وفقاً لتوصيات الفريق ركيزةً أساسيةً لهذه الخطوات. فهو سيعزز البساطة والشفافية ويوحد العمولات، ويتيح للجمهور مقارنة العروض المختلفة بسهولة، ويعزز المنافسة. هذا بالإضافة إلى الحفاظ على نظام استشاري استثماري موضوعي وفعال."

**نائبة المسؤول عن الميزانيات، تمار ليفي بونيه:** "اتخذنا في السنوات الأخيرة العديد من الإجراءات بهدف تحسين المنافسة في النظام المالي الإسرائيلي. يقترح التقرير المرحلي تطبيق الأمر نفسه على أنشطة الجمهور في مجال الأوراق المالية. من المتوقع أن يُحسّن هذا النموذج قدرة الزبائن على مقارنة عروض القيمة، وتعزيز الاتساق بين الخدمة المُقدمة فعلياً والعمولات المدفوعة، ومقارنة نماذج العوائد للمنتجات المالية المماثلة. نعتقد أن النموذج المقترح سيزيد المنافسة في إدارة محافظ الأوراق المالية، ويفسح المجال لعدد أكبر من الزبائن للوصول إلى سوق رأس المال، ويوسع نطاق وصول الخدمات الاستشارية إلى المزيد من المستثمرين. لقد نشر فريق عمل مشترك لهيئة الرقابة على البنوك في بنك إسرائيل ووزارة المالية وسلطة الأوراق المالية اليوم (الأحد) تقريراً مرحلياً لتلقي ملاحظات الجمهور، يقترح التقرير مخططاً لتحديث نموذج العمولات المتعلق بإدارة حسابات الأوراق المالية المعمول به حالياً في إسرائيل. يرتكز التغيير المقترح على زيادة الشفافية، وتعزيز القدرة على مقارنة ومطابقة الخدمة المُقدمة مع العمولات المفروضة. يرى الفريق أن هذه الخطوة ستُحسّن المنافسة بين مختلف الجهات الفاعلة، وتشجع على مشاركة جهات فاعلة جديدة، بما يعود بالنفع على الزبون ويعزز قدرته على المقارنة بين اللاعبين المختلفين."

خلال عمله، التقى الفريق بالعديد من الجهات، واستمع إلى تعليقات عديدة من الجمهور حول الأسئلة الواردة في الإعلان الذي نشره. الجهات التي التقى بها الفريق هي جهات عاملة في سوق رأس المال في إسرائيل، بما في ذلك: حاملو تراخيص الاستشارات والتسويق الاستثماري، والبنوك، وأعضاء بورصات الأوراق المالية غير المصرفية، ومديرو صناديق الاستثمار، وجهات ممثلة عن الجمهور. بالإضافة إلى هذه الاجتماعات، التقى فريق العمل المشترك مع هيئة المنافسة لإجراء نقاش مهني حول هذا الموضوع.

المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها المخطط المقترح:

1. آلية عمولات بسيطة وسهلة الفهم لمبلغ الدفع مقابل الخدمة.
2. تعزيز الاتساق بين الخدمة والعمولات المدفوعة مقابلها.
3. تحويل التركيز إلى عمولات مباشرة من المستهلك بدلاً من العمولات غير المباشرة من المنتج.
4. حماية الزبائن ذوي المحافظ المالية منخفضة القيمة.
5. توحيد نماذج الدفع بين المنتجات المتشابهة (صناديق الاستثمار النشطة والسلبية).
6. الحفاظ على منتج صناديق النقد كمنتج بديل للودائع النقدية في إطار من سوق النقد (الودائع قصيرة الأجل، وصناديق النقد، والقروض قصيرة الأجل).
7. توحيد آليات العوائج بين مُقدِّمي الخدمات المتشابهين.

فيما يلي البنود الأساسية للمخطط المقترح، والذي يتناول العمولات المدفوعة مباشرة من المستثمرين والعمولات التي تتم جبايتها بين المشاركين:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **العمولة التي يدفعها مدير الصندوق** | **العمولات التي يحصلها البنك من الزبون** |
| **الوضع الحالي في النظام المصرفي** | **عمولة التوزيع** | **عمولة البيع والشراء** | **عمولة الاستشارة** | **رسوم إدارة ودائع الأوراق المالية** |
| تُدفع على الصناديق "النشطة فقط"، بغض النظر عن تقديم المشورة.* 0.1% على صناديق النقد
* 0.2% على صناديق السندات
* 0.35% على الصناديق النشطة الأخرى
 | تدفع على الصناديق "الخاملة فقط" | غير موجودة - لا تسمح تعرفة بنك إسرائيل بتحصيل رسوم استشارة مباشرة من الزبون. | تُحسب العمولة كنسبة مئوية من قيمة الممتلكات، مع حد أقصى، وتُجبى كل ثلاثة أشهر |
| **النموذج المقترح** | **عمولة الوساطة** | **عمولة البيع والشراء** | **عمولة الاستشارة** | **رسوم إدارة ودائع الأوراق المالية** |
| رسوم الوساطة فقط على المعاملات المُوصى بها فعلياً، لجميع أنواع الصناديق.* 0.2% على جميع أنواع الصناديق الأخرى

الصندوق المالي، لا تغيير في الآلية الحالية. | الصناديق "الخاملة" و"النشطة" (صندوق مالي - بدون عمولة، كما هو موجود حالياً) | مباشرة من الزبون* مقابل الاستشارة المستمرة - نسبة
* مقابل الاستشارة لمرة واحدة - مبلغ
* مقابل الاستشارة الرقمية – عمولة مخفضة
 | مبلغ بالشيكل،بحسب قيمة المحفظة:* حتى 100 الف شيكل؛
* 100 ألف شيكل حتى 400 ألف شيكل؛
* أكثر من 400 الف شيكل.

تحصيل شهري |

يرى فريق العمل المشترك أن المخطط المقترح سيُساهم في تعزيز المنافسة وتطوير سوق رأس المال وتعزيز قوة الزبائن.

على المدى الطويل، يُعد نموذج العوائد المباشر هو النموذج الأنسب لعوائد أنشطة المستثمرين في سوق رأس المال في إسرائيل، وخاصةً في تداول الأوراق المالية والأصول المالية. مع ذلك، فإن الانتقال إلى النموذج المباشر ينطوي على عدد من التحديات، أهمها يتعلق بتغيير عادات المستهلكين، مع تبني نهج جديد للدفع مقابل الخدمات والتي يدفعون مقابلها حالياً بشكل غير مباشر، أي التي يُنظر إليها على أنها تُقدم دون أي دفع إضافي. ستتم إعادة فحص هذه المسألة بعد مرور وقت كافٍ لتقييم التأثير الكامل لهذه التغييرات على السوق.

أسماء أعضاء فريق العمل: هيئة الرقابة على البنوك في بنك إسرائيل: دوريت ماركوفيتش، جرانيت أوفيك، مايا هاران-روزين، سلطة الأوراق المالية: عنبال بولاك، إلحنان هرمور، آفي لاور، جاي صباح، ليرون كوهين دانييلي، راز يوناي، مايا جيرتي. شعبة التخطيط: أوهاد مردخاي

**التقرير المرحلي مُتاح لملاحظات الجمهور حتى 30.11.2025.**